من مسائل الخلاف النحوي [تناوب حروف الجر والعطف على الضمير المخفوض أنموذجاً]

د. كمال حامد عبد الله، جامعة بحري، السودان.

ملخـــــص

كثرت الخلافات النحوية بتن مذهبي البصرة والكوفة ؛ لطبيعـــة منهجهما، ومن الصعوبة بمكان تناولها هنا، عليه فقد اختار الباحث مسألتتن دار خلاف كبير فيهما بتن النحاة، أولاهما: وقوع حروف الجر بعضها موقع بعض، وآخرهما: العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض، وهدف البحث إلي عرض آراء نحاة البصرة والكوفة فيهما ومناقشتها وترجيح المناسب منها، واتبع البحث المنهج الوصفي والتحليلي، وخرج البحث بعدة نتائج منها:

ـ الكوفيون يجوّزون تناوب حروف الجر ما دام غير خارج عن قوانتن اللغة وسمتها، وهم بذلك بعيدون عن التكلف والتأويل غير اللازمتن.

ـ مذهب المنع في تناوب تلك الحروف لدى البصريتن وجوازه لدي الكوفيتن غير مطلق على عواهنه.

ـ ترتب على بعض الخلافات النحوية، اختلاف في بعض الأحكام الفقهية.

ـ أيّد البحث رأي الكوفيتن بجواز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض لكثرة الشواهد لا سيما القرآنية منها.

Abstract

This research discusses one of grammatical disagreement issues (Alteration of preposition and conjunction upon genitive pronoun). There were lot of grammatical disagreement between Albasra and Alkofa doctrine, on this basis, the researcher chooses two issues which have great disagreement among the grammarian. Firstly, replace some preposition by another; secondly, the syndetic upon genitive pronoun without repeating the preposition.

The objectives of this research are to present Alkofa and Albasra grammarian opinions, discuss and to preferring the suitable one.

The researcher follows the descriptive and analytical methodology. Results founded were many, some of them are: Kofian permit alteration of preposition if they are relevant to linguistics rules. So, they were far from unnecessary affectation and interpretation.

Basra doctrine of forbidden alteration of preposition and Kofian permition are subjected to some restrictions.
The consequences of this grammatical disagreement are differences in some jurisprudence rules.

The researcher supports the Kofian opinion, for there are many evidences especially in Holly Quran.

مقدمـــــة:

نشأ النحو العربي وترعرع في البصرة لكثير من الدواعي أهمها دخول اللحن وشيوعه لا سيما في القرآن الكريم ما حدا ببعض الغُيُر من العلماء بوضع قواعده وتأسيس رسومه العامة وقد اختلف العلماء في أول من وضع النحو ولكن الراجح منها أن واضعه هو الإمام أبو الأسود الدؤلي (ت سنة 67 هـ) بإشارة من الإمام علي كرّم الله وجهه[1]، وقد حمل لواء النحو في البصرة سيبويه (ت 180 هـ) وجمع مسائله في كتابه مستعيناً بشيخه الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170 هـ) وبلغ النحو أوجه بمجهودات تلاميذ سيبويه وانصب جهد أهل الكوفة بالقراءات وتدوين الأشعار ونتيجة للمنافسة بين البصرين نشأ مذهب نحوي كوفي في مقابل المذهب البصري وأول من تزعّم المذهب الكوفي هو الكسائي (ت 189 هـ) وجاء مناصروه من تلاميذه ومنهم الفرّاء الذين أكملوا بنيان هذا المذهب، وهنالك مذاهب متفرعة عن هذين المذهبين وهي المذهب البغدادي الذي انتخب بعض الآراء من المذهبين البصري و الكوفي، ثم المذهب الأندلسي وأخيراً المذهب المصري القديم.

ويجدر هنا أن نعرض سريعاً ملامح المذهبين؛ البصري والكوفي، من خلال الآتي:[2]

1 / كان البصريون يؤثرون السماع على القياس وقد يضطرون إليه إذا أعوزتهم الحاجة إليه، أما الكوفيون فقد اعتمدوا على القياس لبعدهم عن الأعراب الفصحاء، بل اعتمدوا على الاستقاء من بعض القبائل المتمدنة التي رقّت نحيزتهم.

2 / تشدّد البصريون في الاعتماد على القياس وكانوا لا يدونون القواعد إلا بعد تمحص

وتدقيق، أي أن تكون جارية على ألسنة العرب الفصحاء , وأن تكون كثيرة بحيث تمثل اللهجة الفصحى , وبحيث يمكن أن تُستنتج منها القاعدة المطردة، وبذلك أحكموا قواعد النحو وضبطوها ضبطا دقيقا [3] على عكس الكوفيين الذين تساهلوا في الأخذ عن القبائل دون ترو أو تمحيص ولذا قال السيوطي (اتفقوا على أن البصريين أصح قياساً لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ولا يقيسون على الشاذ). [4]

3 / البصريون لا يعولون على القياس النظري عند انعدام الشاهد النحوي إلا فيما ندر جدّا ، أما الكوفيون فقد مالوا إليه.

وكان أول خلاف نحوي ظهر على الساحة بين البصريين والكوفيين ما ذكره سيبويه في كتابه من أن الخليل بن أحمد كان يطلب من أبي جعفر الرؤاسي كتابه ليقرأه، وأن كل ما جاء في كتاب سيبويه من : قال الكوفي يكون هو الرؤاسي.[5]

إن أبواب الخلاف النحوي فتحت على يدي الأخفش تلميذ سيبويه، وأعد لنشأة مدرسة الكوفة النحوية وغيرها من مدارس النحو المختلفة، حيث إنه كان عالماً بلغات العرب، وكان ثاقب الذهن، حاد الذكاء، خالف أستاذه سيبويه في كثير من المسائل، وحمل عنه الكوفيون ومضوا يتسعون فيه، فتكونت مدرستهم . وهو الذي فتح للفراء والكسائي أبواب الخلاف مع سيبويه والخليل على مصاريعها، وبذلك أعدهما للخلاف عليهما، وتنمية هذا الخلاف بحيث نفذ إلى مذهبهما النحوي الجديد.[6]

وتعود أسباب الخلاف بين المذهبين إلى أسباب عدة ، منها الموقع الجغرافي لكل منهما، ومنها ما هو سياسي، [7] ومنها ما هو راجع إلى أسلوب التفكير وطريقته في الدرس النحوي ومنها ما يتعلق باللغة العربية نفسها، ومنها طبيعة البحث العلمي نفسه، وكذلك طبيعة العلل التي تتحكم في العلاقات اللغوية، وطبيعة الدلالات التي تحملها الألفاظ، فاللغة العربية التي استخلصت منها القواعد لم تكن لغة واحدة، (ويحدث أن يجتمع في كلام الفصيح لغتان فصاعداً[8] مثل اجتماع (سقى) و(أسقى) بمعنى واحد...)، وكذلك قد يكون للحكم الواحد علتان أو أكثر منهما، كرفع المبتدأ، فالبصريون يعتلون لرفعه بالابتداء، والكوفيون يرفعونه إما بالجزء الثاني الذي هو رافعه عندهم، وإما بما يعود عليه من ذكره على حسب مواقعه، وكذلك رفع الخبر، ورفع الفاعل.[9]

ومن أهم أقسام المسائل النحوية التي وقعت بين نحاة البصرة والكوفة هي:

1/ المسائل الخلافية الخاصة بالعوامل والعلة النحويـــــــــــة.
2/ الواردة في أبواب النحو العربي كأقسام الكلمة والبناء والإعراب.
3/ الخاصة بالتراكيب والاستعمالات وبنـــــــــــــاء الجملة.
4/ ما يتعلق بالمسائل الصرفيـــــــــــــــــــــــة.

5/ ما يتعلق بالمصطلحات النحوية.

وعلى ضوء ما سبق فقد كثرت الخلافات النحوية ما حدا ببعض العلماء لتدوينها في أسفار خاصة ومنها: اختلاف النحويين لثعلب (ت 291 ه) والمسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون لابن كيسان (ت320 ه) والمقنع في اختلاف البصريين والكوفيين لأبي جعفر النحاس (338 ه) والردّ على ثعلب في اختلاف النحويين لابن درستويه (ت 347ه)[10]، ثم كتاب الاختلاف لعبيد الله الأزدي (ت348 ه) والخلاف بين النحويين للرماني (ت 384 ه)، ويعد كتاب الأنباري (ت 577 ه) الموسوم ب الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، من أهمها، فقد دون فيه طائفة كبيرة من تلك المسائل بلغت ثماني عشرة ومائة مسألة اتفق فيها مع البصريين إلا في سبع مسائل انحاز فيها إلى الكوفيين. ومن أشهر كتب الخلاف بين النحويين بعد هذا الكتاب هو كتاب التبين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري (ت 616ه).

وما يجدر ذكره هنا أيضاً أن أكثر تلك الخلافات بين المذاهب النحوية كانت في المسائل الفرعية ومن ثمرات تلك الخلافات .بصورة عامة .أنها أثرت المادة العلمية وفتحت أبواباً واسعة لدراسة النحو وفهم مسائله.

وهناك اليسير جداً من تلك الخلافات التي وصفها بعض العلماء بأن لا طائل من ورائها [11]، و إيراد نماذج منها هنا قد يخرجنا من دائرة البحث.

ودراسة تلك المسائل من الأهمية بمكان؛ ولكن لا يسع المقام لمناقشتها في هذا المقال، عليه اختار الباحث مسألتين نحويتين دار الجدال فيهما كثيراً وهما: وقوع حروف الجر بعضها موقع بعض و العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض.

وقوع حروف الجر بعضها موقع بعض:

الحروف في اللغة العربية قسمان: حروف مبان وهي الحروف الهجائية المعروفة وحروف معان وسميت بحروف المعاني لأنها تؤدي معاني مع غيرها وهي كثيرة ومنها حروف الجر ولها وظيفة أساسية وهي إيصال معاني الأفعال إلى الأسماء وكذلك تقوية الأفعال التي قصرت عن الوصول إلى مفاعيلها، فالأفعال اللازمة لا تصل إلى مفاعيلها إلا بواسطة هذه الحروف، قال ابن السرج: (حروف الجر تصل ما قبلها بما بعدها، فتوصل الاسم بالاسم والفعل بالاسم ... فأما إيصالها الاسم بالاسم، فقولك الدار لعمرو، وأما وصلها الفعل بالاسم، فقولك مررت بزيد، فالباء هي التي أوصلت المرور بزيد). [12]

والأحكام التي تتعلق بحروف الجر كثيرة لكن أهمها: تناوب حروف الجر بعضها

عن بعض، ولكل حرف منها معنى خاص نظراً لما تؤديه من معان مستفادة من خلال سياقاتها، لكن الذي دار عليه الخلاف بين النحاة هو أن ينوب بعضها عن بعض، وهنالك مذهبان مشهوران دارا على ألسنة كثير من المحدثين. استناداً على ما رواه بعض المتقدمين من النحاة. فقد أورد بعض المحدثين أن البصريين يمنعون إنابة حروف الجر بعضها عن بعض وأن الكوفيين يجيزون هذه المسألة، ولكن هذا الأمر يحتاج إلى تدقيق قبل الحكم فيه، فللتحقيق في هذه المسألة يجدر عرض آرائهم على النحو التالي:

رأي البصريين : الأصل لدى البصريين أن حروف الجر تقع على معانيها الأصلية، لكن يجوز أن ينوب بعضها عن بعض على سبيل التوسع غالباً، وفي هذا يقول سيبويه: (وأما على فلاستعلاء الشيء... كقولك مررت الماء عليه، وأمررت يدي عليه، وأما مررت على فلان فجرى هذا كالمثل، وعلينا أمير كذلك، وعليه مال أيضاً، وهذا لأنه شيء اعتلاه ويكون مررت عليه، أن يريد مروره على مكانه، ولكنه اتسع ...). [13]

وقبل البصريون أيضاً بتعاور بعض حروف الجر متوخين في ذلك لطافة التأويل، من ذلك مثلا قول المالقي في قوله تعالى: ﴿**وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ**﴾، (ألا ترى أن معنى في جذوع النخل (الوعاء) وإن كان فيها العلو، فالجذع وعاء للمصلوب، لأنه لا بد له من الحلول في جزء منه، ولا يلزم في الوعاء أن يكون خاوياً من كل جهة...). [14]

وقد يرد حرف الجر بمعنى حرف جر آخر عند البصريين عندما يتقارب الحرفان في المعنى فمن ذلك قول سيبويه : (أطعمه عن جوع ، جعل الجوع منصرفاً تاركاً له ، قد جاوزه، وقال قد سقاه عن العيمة... وكساه عن العري ... وقد تقع (من) موقعها أيضاً، تقول: أطعمه من جوع، وكساه من عري، وسقاه من العيمة). [15]

وتناول ابن السراج هذه المسألة بشئ من التفصيل حيث قال: (واعلم أن العرب قد تتسع فيها فتقيم بعضها مقام بعض، إذا تقاربت المعاني، فمن ذلك الباء، تقول: فلان بمكة وفي مكة وإنما جازا معاً، لأنك إذا قلت: فلان بموضع كذا وكذا، فقد خبرت عن اتصاله والتصاقه بذلك الموضع، وإذا قلت في موضع كذا فقد خبرت ب(في) عن احتوائه إياه، وإحاطته به، فإذا تقارب الحرفان، فإن هذا التقارب يصلح للمعاقبة، وإذا تباين معناهما لم يجز...). [16]

ومن أسباب تناوب بعض حروف الجر بعضها بعضاً هو اختلاف اللهجات (قال أبو عمرو: سمعت أبا زيد يقول: رميت عن القوس، وناس يقولون رميت عليها). [17]

وقد يكون التضمين أيضا من أسباب تناوب الحروف لدى البصريين، من ذلك مثلاً: أن (إلى) لانتهاء الغاية مطلقاً، [18] وأنكر البصريون أن تكون بمعنى «مع»،

قال العكبري: (ولا تصح لهذا المعنى ولا يعضدها القياس)[19] ويرى أن «إلى» للانتهاء في نحو قوله تعالى: ﴿**مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ**﴾، وإلى ذلك أيضاً ذهب الزمخشري، حيث يرى أن «إلى الله» من صلة «أنصاري» مضمناً معنى الإضافة كأنه قيل من الذين يضيفون أنفسهم إلى الله ينصرونني كما ينصرني أو يتعلق بمحذوف حالاً من الياء أي من أنصاري ذاهباً إلى الله ملتجئاً إليه. [20]

لذلك نجد أنّ «إلى» للانتهاء عند البصريين وكذلك ما ورد من نحـــــو قوله تعالى: ﴿**وَلا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ**﴾، (النساء، 2) بمعنى لا تأكلوا أموالهم مضمومة إلى أموالكم، وأيضاً كقوله تعالى: ﴿**أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيامِ الرَّفَثُ إِلى نِسائِكُمْ**﴾ (البقرة،187) وأنت لا تقول : رفثت المرأة إنما يقال: رفثت بها لكنَّه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء وكنت تعدِّى أفضيت بإلى إيذاناً بأنه في معناه[21]، وواضح مما سبق لجوء البصريين إلى القول بالتضمين.

ويلاحظ أن بعض البصريين قالوا بتناوب حروف الجر بعضها عن بعض دون ذكر تعليل لذلك، فمن ذلك، قوله عز وجل: ﴿**يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ**﴾، الرعد 11. أي بأمر الله وقال: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾. [22]

وقال تعـــــالى: ﴿**أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ**﴾، (الطور، 38). أي يستمعون عليه.[23]

ويلاحظ هنا أن نيابة حروف الجر بعضها عن بعض لدى البصريين تكون دون ذكر تعليل ـ أحياناً ـ وهذا قليل في مذهبهم.

وما يجدر ذكره هنا أن بعض المحدثين[24] يرى أن المبرد أرجع حروف الجر إلى معناها الأصل من ذلك قوله: (وإذا ما أمعنّا النظر فيما عده المبرد من نيابة الحروف، فإنه يمكننا أن نرد تلك الحروف التي ذكرها إلى معناها الأصل ففي قوله (يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ) نجد أن المعنى يعود إلى يحفظونه من أجل أمر الله، وهو معنى السببية الذي نلمحه في بأمر الله)، لكن لم يبين هذا المحدث أصل المعنى من حرف الجر (من)، ويبدو للباحث أن أصلها هو ابتداء الغاية [25]، ومعنى (من) في الآية (الباء) التي تفيد السببية وهي ليست أصل معنى حرف الجر (من)، لكنها من المعاني المستفادة من معاني (من) وهي باء السببية.

وما يجدر ذكره في هذا الصـــــــدد؛ قول أحد المحدثين وهو أحمد مرافا [26]: (ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز نيابة حروف الجر بعضها عن بعض على القياس، كما لا ينوب حروف النصب وحروف الجزم بعضها عن بعض أشار إلى هذا ابن هشام في مغني اللبيب، حيث قال: «إن البصريين ومن تابعهم يرون في الأماكن التي ادعت النيابة

أن الحرف باق على معناه، وأن العامل ضمِّن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف؛ لأن التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف).

من النص السابق يقرر (أحمد مرافا) بأن البصريين يمنعون النيابة وقد استدل بكلام ابن هشام؛ لكن ابن هشام استثنى من ذلك ما دل على التضمين وبهذا يخلص الباحث إلى أن هذا الرأي غير مطلق على عواهنه وإلا فإن هنالك كثير من الأمثلة التي تذهب إلى تجويز البصريين لنيابة حروف الجر بعضها عن بعض، ومن ذلك مثلاً قول سيبويه: وأما (من)، فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولك: من مكان كذا إلى مكان ... وتكون أيضاً للتبعيض، تقـــــول: هذا من الثوب، وهذا منهم، كأنك قلت بعضهم) [27] وغير ذلك من الأمثلة التي تعضد ما ذهب إليه الباحث ولا يسع المقام لذكرها هنا، وبهذا يؤيد الباحث ما ذهب إليه أحد المحدثين بقوله: (وقد اختلط الأمر على كثير من الباحثين القدامى والمحدثين، فنسبوا إلى البصريين أنهم يمنعون نيابة حروف الجر بعضها عن بعض، ونسبوا إلى الكوفيين إجازة ذلك).[28]

ومما سبق نجد أنَّ البصريين لا يجيزون ـ غالباً ـ نيابة بعض حروف الجر عن بعض إلا على سبيل التوسع والمجاز أو التأويل أو تقارب المعاني بين الحروف، أو التضمين أو بسبب اختلاف اللهجات.

رأي الكوفيـــــين:

جوَّز الفرَّاء والكوفيون وتبعهما من البصريين المبرِّد وتلميذه الزجّاج أن يكون حرف الجر بمعنى الآخر، قال المبرِّ : (إنَّ حروف الجر يدخل بعضها على بعض فمن ذلك وقوع «في» مكان «على» قال تعالى :﴿**وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ**﴾ أي على جذوع النخل). [29] وقيل إنَّ « في « هنا على بابها للظرفية لأن المعنى إن النخلة مشتملة على المصلوب ، لأنه إنما يصلب في أعراضها لا عليها فكأنها صارت كالوعاء له. [30]

وقريب من هذا قول الفرّاء: في قوله تعالى: ﴿**وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ**﴾ قال : (يصلح (على) في موضع (في)، وإنما صلحت (في) لأنه يرفع في الخشبة في طولها، فصلحت (في)، وصلحت (على) لأنه يرفع فيها فيصير عليها ...).[31]

ويلاحظ هنا أن حرف الجر (في) ناب عن الحرف (على) لدى الفرّاء لكن على سبيل التأويل وهذا ما نادى به البصريون وبهذه المسألة يمكن أن تكون نقطة الإلتقاء بين الكوفيين والبصريين؛ الأمر الذي ينفي ما صرح به كثير من المحدثين بأن الكوفيين يجيزون إنابة حروف الجر بعضها عن بعض على وجه الإطلاق.

و «إلى» بمعنى «مع» لدى الكوفيين وجماعة من البصريين ففي قوله تعالى: ﴿**مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ**﴾، آل عمران 52، قال الفراء: (والمفسرون يقولون: من أنصاري

مع الله، وهو وجه حسن، وإنما يجوز أن تجعل (إلى) موضع (مع) إذا ضممت الشيء إلى الشيء مما لم يكن معه، كقول العرب: إن الذود إلى الذود إبل، أي إذا ضممت الذود إلى الذود صارت إبلاً، فإذا كان الشيء، مع الشيء لم تصلح مكان (مع) (إلى)، ألا ترى أنك تقول: قدم فلان إلى أهله، ولا تقول مع أهله) [32]، ومنه قول الشاعر:[33]

فلم أرَعذراً بعد عشرين حجة ❖ مضت لي وعشر قد مضين إلى عشر

والباء أيضاً للإلصاق ومـــــا اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله هذا رأي البصريين [34] والكوفيون يجعلون التبعيض من معاني الباء وتبعهم الفارسي وابن مالك وجعلوا منه قوله تعالى :﴿**عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ**﴾، (الإنسان ، 6) أي: منها [35]، ومن ذلك قول الشاعر: [36]

شربن بماء البحر، ثم ترفعت ❖ متى لجج، خضر، لهن نئيج

وقوله : ﴿**وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ**﴾، (المائدة ، 6)، وقد كثر الاختلاف حول هذه الباء، فقال بعضهم هي زائدة، وقال بعضهم: هي للتبعيض، وقال بدر الدين بن مالك: وفيه تأييد لمذهب الشافعي في مسح بعض الرأس، وأنكر ذلك محب الدين أبو البقاء العكبري، واختار ابن هشام والزمخشري أن تكون الباء للإلصاق، وما مسح بعضه ومستوعبه بالمسح كلاهما ملصق للمسح برأسه، وقد أخذ مالك وأحمد بالاحتياط فأوجبا الاستيعاب، وأخذ الشافعي باليقين فأوجب أقل ما يقع عليه اسم المسح، وأخذ أبو حنيفة ببيان رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو ما روي أنه مسح على ناصيته، وقدّر الناصية بربع الرأس. [37]

يلاحظ مما سبق أن معنى الباء في الآية كان له أثره في التفسير وخاصة بين مالك والشافعي، فقد أخذ مالك بالاستيعاب أي مسح جميع الرأس أو أكثره، وأخذ الشافعي بأن التبعيض يجزئ، ويرى الزمخشري أن (الباء) للإلصاق موفقاً بين الرأيين، وقال بهذا الرأي أكثر العلماء ولعل سيبويه هو الذي أضاء لبعضهم هذه السبيل فإن الباء لديه للإلصاق وما ورد من غير ذلك من المعاني فراجعة إلى الأصل. [38]

هذا ويؤيد الباحث رأي الكوفيين وذلك للآتي:

1/ أن رأي البصريين فيه بعض التكلف، فهم قصروا معاني حروف الجر على أصلها مع جواز المعاني الأخر لكن على سبيل التوسع والمجاز وهذا غير محوج إليه لا سيما إذا تقاربت معانيها.

2/ كثرة ورود تناوب حروف الجر بعضها عن بعض شعراً ونثراً، قال ابن جني (وجدت في اللغة من هذا الفن شيئا كبيرا لا يكاد يحاط به ولعله لو جمع أكثره لا «جميعه» لجاء كتابا ضخما ...). [39]

العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض:

من المتفق عليه بين النحاة جواز العطف على الضمير المجرور مع إعادة الجار وهذا كثير نحو قوله تعالى: (فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ) (فصلت، 11)، ومثل: مررت بك وبزيد.

أما العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار فقد اختلف فيها النحاة فمنعها البصرية وأجازها الكوفية، والدليل عندهم أنه قد جاء ذلك في التنزيل وكلام العرب [40]، وقد قصر سيبويه هذه المسألة في الشعر ولم يجوّزها في النثر، حيث قال: (41) (وجاز قمت أنت وزيد، ولم يجز مررتُ بك وزيد، لأن الفعل يستغني بالفاعل والمضاف لا يستغني بالمضاف إليه لأنه بمنزلة التنوين وقد يجـــــوز في الشعر قال الشاعر: [42]

فاليوم قرَّبت تهجونا وتشتمنا ❖ فاذهب فما بك والأيام من عجبِ

وأضاف البصريون حجة أخرى تتمثل في أنَّ من حقِّ المعطوف والمعطوف عليه أن يصح حلول كل واحد منهما محل الآخر وضمير الجر لا يصح حلوله محل ما يعطف عليه، فمنع العطف عليه إلا بإعادة حرف الجر نحو (فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ)(فصلت، 11).

وقد أجاب ابن مالك عن كلمات البصريين بأن شبه الضمير بالتنوين ضعيف فلا يترتب عليه إيجاب ولا منع ولو منع من العطف لمنع من توكيده ومن الإبدال منه؛ لأن التنوين لا يؤكد ولا يبدل منه وضمير الجر يؤكد ويبدل منه بإجماع فللعطف عليه إسوة بهما وأردف بأنَّه لو كان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه محلّ الآخر شرطاً في صحة العطف لم يجز : ربّ رجلٍ وأخيه، ونحوه، وكما لم يمتنع فيها العطف لا يمنع في: مررت بك وزيد. [43]

هذا وقد كثر السماع نثراً وشعراً مؤيداً جواز العطف من ذلك قراءة حمزة لقوله تعالى: ﴿**وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ**﴾ (النساء،1). وقرأ بها إبراهيم النخعي وقتادة والأعمش [44] بخفض الأرحام عطفاً على الضمير المخفوض، وقد تصدى لهذه القراءة بعض أئمة النحو، فالبصريون عندهم لحن لا تحلُّ القراءة بها، بينما هي قبيحة لدى الكوفيـــــين (يقصد بذلك بعض الكوفيين و إلا فإن حمزة بن حبيب قرأ بها)، وردَّ الزجّاج هذه القراءة لأنها تتضمن خطأً عظيماً ـ في رأيه ـ وهو الوقوع في الحلف بغيرالله فإذا لم يجز الحلف بغير الله فكيف يجوز بالرحم فضلاً عن ضعفها وقبحها. [45]

وبما أنّ هذه القراءة لحن لدى البصريين فقد خرَّجوها وذلك أنّ الأرحام مجرور بالقسم وجوابه قوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا**﴾، (النساء ،1)، أو أنّ الأرحام مجرورة بباء مقدرة غير ملفوظ بها وتقديره: وبالأرحام، فحذفت الباء لدلالة الأولى عليها، وقيل هذا إقسام بالرحم أي اتقوا الله وحق الرحم، أو هو معطوف على المكنى

فإنهم كانوا يتساءلون بها يقول الرجل: سألتك الله والرحم وناشدتك الله والرحم.[46]

ومما سبق يلاحظ الآتي: أن أكثر النحاة؛ بصريّهم وكوفيّهم تصدوا للقراءات التي تصطدم مع قواعدهم التي وضعوها، وقد نعتوها بالشاذة أو بالقبيحة وغير ذلك ، وتباينت آراء المحدثين تجاه هؤلاء النحويين؛ فمنهم من أخذ على النحاة بردهم القراءات وغلّط مذهبهم [47]، ومنهم من برّر بأن حرصهم الشديد كان هو الدافع لردّها، والذي يراه الباحث هنا؛ أن النحاة لم يحيطوا بلغات العرب فهي كثيرة جداً ومن الصعوبة بمكان إحصاؤها فلذا كان هذا السبب في رد القراءات؛ والدليل على ذلك مثلاً: القراءة التي قبّحها الأخفش وصوّبها ابن جني وهي من قوله تعالى : ﴿**وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لا تَسْمَعُوا لِهذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ**﴾ (فصلت ، 26) ، قرأ ابن أبي إسحاق ، و عيسى بن عمر (والغُوا) بضم الغين، وهي قراءة شاذة، قال الأخفش: (وهذه اللغة قبيحة قليلة) [48]، وقد انتصر ابن جني لهذه القراءة، ووجد لها وجهاً مسموعاً من لغات العرب.

وأئمة المفسرين كأئمة النحو في هذا المذهب فقد منع العطف الزمخشري لأن الجر على عطف الظاهر على المضمر ليس بسديد. في رأيه. لأن الضمير المتصل متصل كاسمه والجار والمجرور كشيء واحد فكانا في قولك: (مررت به وزيد، وهذا غلامه وزيد، شديدي الاتصال فلما اشتد الاتصال لتكرره أشبه العطف على بعض الكلمة فلم يجز ووجب تكرير العامل كقولك: مررت به وبزيد، وهذا وغلامه زيد، ألا ترى إلى صحة قولك: رأيتك وزيداً). [49]

وأفضل ما يقال في هذا الصدد ما صرّح به الشيخ الزرقاني بقوله: [50] (فإذا ثبتت قرآنية القرآن بالرواية المقبولة، كان القرآن هو الحكم على علماء النحو وما قعَّدوا من قواعد، ووجب أن يرجعوا هم بقواعدهم إليه، لا أن نرجع نحن بالقرآن إلى قواعدهم المخالفة نحكِّمها فيه، وإلا كان ذلك عكساً للآية، وإهمالاً للأصل في وجوب الرعاية).

وهنالك العديد من القراءات المتواترة المشهورة التي تؤيد هذه القراءة من ذلك مثلاً قوله تعالى :﴿**قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌوَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌبِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ**﴾ (البقرة ، 217) فجرُّ المسجد بالعطف على الهاء المجرورة بالباء لا بالعطف على (سبيل) حتى لا يعطف على الموصول وهو (الصد) قبل تمام صلته، لكن أوَّل البصرية هذه الآية بأن المسجد الحرام مجرور بالعطف على (سبيل الله) لا بالعطف على به، والتقدير فيه وصدٌّ عن سبيل الله وعن المسجد الحرام؛ لأن إضافة الصدّ عنه أكثر في الاستعمال من إضافة الكفرية والعرب تقول : صددته عن المسجد ولا يكادون يقـــولون: كفرت بالمسجد. [51]

والنصوص القرآنية التي تجوّز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض كثيرة منها: قوله تعالى: ﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾، (التوبة، 1) وقولـه تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾، (التوبة، 2). وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾، (التوبة، 18)، وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾ (65) (التوبة، الآية 65)، وقولـه تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ (التوبة، 80)، وقد ورد العطف على الضمير دون إعادة الخافض في سورة التوبة وحدها نحو سبعة عشر موضعاً، وفي غيرها من السور كثير جداً، إذن فهذه الكثرة كفيلة بتعميم هذه القاعدة في نظر الباحث وهل تبنى القواعد إلا على الكثير أو المطرد.

أما أبيات الشعر التي تصحح مذهب الكوفيين فلم تسلم هي الأخرى من تأويلات البصريين وعلى سبيل المثال البيت السابق ذكره، حيث أوّله الأعلم بأنه من الضرورات الشعرية اتباعاً لسيبويه.[52]

وهذه التخريجات في رأي الباحث سواء أكانت في الآيات أم في الأشعار قد يكون فيها بعض التكلف، وليس هنالك مانع من الأخذ بجواز العطف أعني بحجة الكوفيين لا سيما وأنّ طائفة صالحة من الشواهد تعضّد مذهبهم والقياس يتضاءل أمام السماع قال أبو حيان: (واعتلالهم لذلك غير صحيح بل الصحيح مذهب الكوفيين وأنّه يجوز، لثبوت ذلك في لسان العرب نثرها ونظمها ولسنا متعبّدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم من خالفهم ...) [53]، وصحح هذا المذهب في تفسيره في سورة الجاثية من الآية (3)﴿ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ﴾ قـــال: (وهذا مذهب الكوفيين ويونس والأخفش وهو الصحيح ...). [54]

ومنهج البصريين كما مرّ من قبل، انماز بابتناء قواعده على الأكثر الشائع من كلام العرب، وإذا اصطدم أصل من أصوله بما يخالفه تأولوه، أو عدّوه لغة، أو رموه بالشذوذ أو القلة أو الندرة أو الخطأ ، وهذا ما انطبق على مسألة العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الجار ، والأجدر في مثل هذه الأنواع من المسائل التي يعضدها كثير من الشواهد أن يُعتدّ بها ويستأنس بها، ولو عمل بها البصريون لتخلصنا من التأويلات البعيدة بل ولكانت فتحاً جديداً وغناء وثراء في الدرس النحوي ويحمد للكوفيين في هذا الصدد قبولهم بجواز العطف على الضمير المخفوض على الرغم من أنهم كانوا يعتمدون على القياس ويعتدّون به؛ على عكس البصريين الذين كانوا يؤثرون السماع ويعوّلون عليه، ومن ذلك يمكن أن نخلص إلى نتيجة مفادها وجوب مراعاة التوخي في العبارات التي أطلقت على المذهبين ودارت على أقلام كثير من الباحثين قديماً وحديثاً؛ وهي : أن البصريين يعوّلون على السماع وأن الكوفيين يعتمدون على القياس، هكذا على

الإطلاق دون مراعاة الدقة أو التمحيص، ولا يسع المقام بتفنيدها هنا.

الخاتمـــــة:

نسبة لتمايز الملامح والسمات بين مذهبي البصرة والكوفة فقد انعكس هذا على آرائهم النحوية فاعتمد نحاة البصرة على السماع لقربهم من مواطن الفصاحة العربية حيث جاوروا كثيرا من القبائل العربية؛ بل لم يأخذوا إلا من قبائل معينة كهذيل وأسد وغيرها وارتضى الكوفيون القياس، وتساهلوا كثيراً في الأخذ عن الأعراب دون ترو أو تمحيص، وكان هذا وغيره من أسباب الاختلاف بينهما، والمسائل الخلافية بينهما كثيرة وقد جمع ابن الانباري أهمها في كتابه القيم الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، وفي الحقيقة إن تلكم الاختلافات كانت في المسائل الفرعية ومن أهم ثمارها فتح الآفاق في الدرس النحوي من خلال التعمّق في مسائله والظفر بكثير من النتائج المرتجاة. وبما أن تلك المسائل كثيرة جداً، فقد اختار منها الباحث مسألتين نالتا نصيباً وافراً من الاختلاف بين النحاة وهما: تناوب حروف الجر بعضها عن بعض والعطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض، فقد عرض البحث آراء البصريين الذين قالوا بتناوب حروف الجر لكن بشروط محددة كالمجاز والتضمين وتقارب المعاني بين الحروف المتناوبة وكان الغالب لديهم في هذه المسألة أن تنطلق تلك المعاني من المعنى الأصلي للحرف، أما الكوفيون فلم ينأوا عن أندادهم فقد التمسوا أيضاً تلك الشروط لكن على سبيل الندور وكان الغالب في منهجهم بجواز تناوب الحروف مع عدم مراعاة تلك الشروط إلا في حدود ضيقة، فمذهبهم خال من التعسف، فلا يقصرون الحرف على معناه الحقيقي، وكان لبعض هذه الخلافات أثرها البيّن في الحكم الفقهي، فقد بنى الشافعي مذهبه على أن الباء قد تدل على التبعيض من قوله تعالى ﴿**وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ**﴾، وبهذا خالف مذهب الإمام مالك الذي قال بالاستيعاب في هذه المسألة.

أما المسألة الثانية وهي العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الجار، فقد كانت أيضاً موضع خلاف بين نحاة المصرين، فمنعه سيبويه وتلاميذه من بعده فصار مذهباً احتذاه البصريون من بعده، ولمّا كان منهجهم ردّ كل ما يخالفهم من شواهد بالتأويل أو وصفها بالضرورة، فلم تسلم تلك المسألة هي الأخرى من الصدّ والمنع، وقصروا جوازها في نطاق الشعر، وقد جوّزها الكوفيون مستدلين بكثرة الشواهد التي تؤيّد مذهبهم ، والقياس يتقاصر أمام السماع، وهل القياس إلا على الكثرة الكاثرة كما قرر بذلك علماء الأصول؟. عليه فقد أيّد البحث ما نادى به الكوفيون فحججهم واضحة وشواهدهم معتبرة.

هذا وقد خلص البحث بعدة نتائج وهي:

ــ أن السمة العامة لمذهب البصريين في تناوب حروف الجر بعضها عن بعض هو: أن حروف الجر تفيد معانيها الأصلية وما خرج عن ذلك يُعد من باب المجاز أو الحكم بالتضمين أو تقارب المعاني وغيرها.

ــ الكوفيون يجوّزون تناوب حروف الجر ما دام غير خارج عن قوانين اللغة وسمتها، وهم بذلك بعيدون عن التكلف والتأويل غير اللازمين.

ــ مذهب المنع في تناوب الحروف لدى البصريين وجوازه لدي الكوفيين غير مطلق على عواهنه.

ــ ترتب على بعض الخلافات النحوية، اختلاف في بعض الأحكام الفقهية.

ــ أيّد البحث رأي الكوفيين بجواز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض لكثرة الشواهد لا سيما القرآنية منها.

ــ أن القول باعتداد البصريين بالسماع واعتماد الكوفيين على القياس؛ ليس مطلقاً على عواهنه.

الهوامـــش:

(1) شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعـــــــارف، القاهرة، ط9، ص: 17.

(2) محمد طنطاوي، نشأة النحو وتاريخ اشهر النحاة، دار المعارف ط2، ص: 166.

(3) شوقي ضيف، المدارس النحويـــــــــــــــــــــــة، ص: 161.

(4) عبد الرحمن السيوطي (جلال الدين)، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق محمد حسن، دار الكتب العلميـــــــة، بيروت، ط1 الأولى، 1998م، ص: 100.

(5) عبد الرحمن بن محمد بن كمال الدين الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق، إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، 1985، ص: 128.

(6) شوقي ضيف، المدارس النحويـــــــة ص: 95.

(7) طنطاوي، نشأة النحـــــــــــو، ص: 123.

(8) عثمان بن جني (أبو الفتح)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ط2، 1952، 1/ 51.

(9) ابن جني، الخصائص، 1 /183.

(10) طنطاوي، نشأة النحو، ص: 155، وينظر: سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، دار الفكر، (د . ت)، ص: 92.

(11) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية القاهرة، (د . ت). 1 / 92، وينظر (عبد النبي محمد مصطفى، اختلاف النحاة ثماره وآثاره في الدرس النحوي ، رسالة ماجستير جامعة أمدرمان الإسلامية، الخرطوم 2010، ص:

126).

(12) أبو بكر بن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت مؤسسة الرسالة، 1985م، 1/ 408.

(13) سيبويه، أبو بِشر، عَمرو، بن عثمان، بن قَمبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977م، 4/ 230.

(14) أحمد بن عبد النور المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد محمد الخراط، دمشق، دار القلم، 1985، ص: 451.

(15) سيبويه، الكتـــــــــــــاب، 4/ 227.

(16) ابن السراج، الأصـــــــــــول، /414.

(17) سيبويه، الكتـــــــــــــاب، 4/ 226.

(18) محمد علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، 2/ 782.

(19) أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي، (د ت)، 1/ 264.

(20) محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1990، 2/ 494.

(21) ابن يعيش، شرح المفصل، بيروت، عالم الكتب، (د ت)، 7/ 15.

(22) محمد بن يزيد أبو العباس المبرد، المقتضب، تحقيق، محمد عبد الخالق عضيمة، القاهـــرة 1399هـ، 2/ 319.

(23) المبرد ، المقتضب،1/ 45.

(24) أحمد مطر العطية، حروف الجر بين النيابة والتضمين، مجلة التراث العربي، العدد 112، 2008، ص: 112.

(25) علي محمد الهروي، الأزهية في علم الحروف، تحقيق، عبد المعين الملوحي، 1993، ص: 224.

(26) أحمد محمد مرافا، بعض السمات والخصائص السياقية لحروف الجر، جامعة المدينة العالمية، 2013 elibrary.mediu.edu.my/books/2014/MEDIU4176.pdf.

(27) سيبويـــه، الكتاب، 4 / 224.

(28) أحمد مطر العطية، حروف الجر بين النيابة والتضمين، ص: 239.

(29) المبرد، المقتضـــب، 1/ 319.

(30) إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه، بيروت، عالم الكتب، الطبعة الأولى 1408 هـ ، 3/ 86.

(31) يحيى بن زياد الفرَّاء (أبو زكريا)، معاني القـــــــــرءان، تحقيق محمد علي النجار، الدار المصريـــــــــة، 2/ 186.

(32) الفراء، معانـــــــــــــي القرآن، 2/ 218.

(33) ذو الرمة، والبيت من الطويل ومطلع قصيدته:

أتعرفُ أطلالاً بوهبين والحضر *** لميٍّ كأنيار المفوفة الخضر

ينظر : ذو الرمة، ديوان، المكتب الإسلامي، دمشـــــق، ط2، 1964م، ص: 348.

(34) الحسن بن القاسم المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، المــرادي، ص: 42.

(35) الهـــــــــــــــــــروي، الأزهية، ص: 283.

(36) أبو ذؤيب الهذلي والبيت من الطويل ومطلع القصيدة:

صبا صبوةً بل لجّ وهو لجوج *** وزالت بالأنعمين حدوج

ويروى: تروَّت بماء البحر ثم تنصَّبت *** على حبشيات لهن نئيجُ

لجج: جمع لُجّة وهو معظم الماء . نئيج: الصوت العالي المرتفع.

ينظر: أبو سعيد الحسن السكري، شرح أشعار الهذليين، تحقيق عبد الستار فرَّاج، مكتبة دار العروبة القاهرة، (د.ت)، 1/129.

(37) الكشاف، الزمخشري، 1/ 596.

(38) عبدالله بن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق، محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، 1411هـ، 1/ 137.

(39) ابن جني، الخصائـــــــــــــــص، 2 / 310.

(40) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، د ت، 2، 382.

(41) سيبويه، الكتـــاب، 2/383.

(42) من البسيط وهو من الخمسين التي لم يُعرف لها قائل، ينظر: سيبويه، الكتاب، 2 /383.

(43) محمد بن عبد الله بن مالك، جمال الدين، أبو عبد الله، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية بيروت، (د.ت)، ط2، ص: 55.

(44) محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي أبو عبد الله، تفسير القرطبي تحقيق، أحمد البردوني وغيره، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط 2 1964، 3/1573.

(45) القرطبي، تفسير، 3/1573.

(46) القرطبي، تفسير، 3/1573.

(47) أحمد علم الدين الجندي، اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب، 1983 1/191.

(48) أبوالحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، معاني القرآن، تحقيق، هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، ط1، 1990، 2/683.

(49) الزمخشري، الكشـــاف، 1/493.

(50) محمد عبد العظيم الزُّرْقاني مناهل العرفان في علوم القرآن، عيسى البابي الحلبي، ط3، ص: 415.

(51) الأنباري، الإنصـــــــــــاف، 2/463.

(52) أبو الحجاج يوسف بن سليمان الشنتمري الأعلم، النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، تحقيق، رشيد بلحبيب وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ط1، ص: 347.

(53) أبو حيان، البحـــــر المحيط، 3/ 159.

(54) أبو حيان، البحـــــر المحيط، 8/43.